الإمامة والخلافة
نظرية الحكم الإسلامية
في الخطاب الإسلامي المغربي

خوان أ. ماشياس ـ أموريتي
جامعة غرناطة، إسبانيا

الخلفية الإيديولوجية والسياسية للإسلام المغربي

الإسلام السياسي مفهوم إيديولوجي واسع جدًّا يتضمَّن حركات وتيارات سياسية متنوِّعة (خان، 2014م)، وأحد العناصر المشتركة بينها كلها يتمثل في استخدام المراجع الإسلامي (المراجعية الإسلامية) ليكون أساس ممارستها السياسية، وتعدُّ إقامة الدولة الإسلامية (تطبيق الدولة الإسلامية) الهدف الرئيس لأفعالها السياسية، ويضع هذا المفهوم نفسه الفعل الإسلامي السياسي ضمن إطار الحداثة السياسية. وعلى الرغم من هذا، في أثناء محاولة حركات إسلامية ربط شرعيتها السياسية بالهدي (النبوي)، يتعين عليها أن تواجه تحدِّيات إيديولوجية عديدة للتكيُّف مع المفاهيم والنظريات الإسلامية من الفقه (التقليدي) إلى المنافسة السياسية الحديثة، هذه هي حال الإسلام السياسي المغربي، وفيه قوى رئيسة مثل حزب العدالة والتنمية (1)، وجماعة العدل والإحسان (2)، وقد طوَّرت كلتاهما نظرية إسلامية عن الحكم في خطابهما، وتحاولان تعديل مفاهيم تقليدية مثل (الإمامة) أو (الخلافة) لتلائم مفهومهما الإيديولوجي عن السلطة وموقعيهما المحددين في المنافسة السياسية.

بدايةً، توجد سمات عديدة للتعامل مع الإسلام السياسي على أنه قوة سياسية في المغرب، وتشترك معظم التنظيمات التي تنتمي إلى ما يسمَّى

(الحركة الإسلامية) في المغرب بخلفية تاريخية، منذ انبثاقها أول مرة في بداية السبعينيات حين ظهرت أولى المنظمات الإسلامية السياسية على أنها رد فعل إيديولوجي لانحسار المعارضة العلمانية اليسارية لـ(نظام الملكية العلوي)، وتتشاطر أيضًا مزيجًا معرفيًّا من عناصر إخوانية - تأثَّرت بالفعل السياسي لـ (الإخوان المسلمين)، ودعوية - تأثَّرت بالجمعيات الدينية الخيرية، ويبرز بينها تنظيمان يعدان الأكثر نفوذًا في الإسلام السياسي المغربي، بمعايير الكم والنوع، هما جماعة العدل والإحسان، وحركة التوحيد والإصلاح[3] - المرتبطة سياسيًّا بحزب العدالة والتنمية منذ آخر التسعينيات، فجماعة العدل والإحسان حركة سرِّية وإن تكن مرئية، تعمل خارج حدود النظام بمعنى المقاومة السياسية غير العنيفة، في حين أن حزب العدالة والتنمية ظل القوة السياسية المؤسساتية الرئيسة في المعارضة البرلمانية حتى عام 2011م حين انضم إلى الحكومة في ائتلاف مع أحزاب سياسية أخرى.

إذن، يعدُّ الإسلام السياسي اليوم التعبير عن بديل إيديولوجي وسياسي في المغرب يُبرز الأخلاق الإسلامية على أنها عنصر جوهري، ويزعم منظّرون إسلاميون، مثل عبد الإله بن كيران؛ الأمين العام لحزب العدالة والتنمية ورئيس الوزراء المغربي من 2001م، أو عبد السلام ياسين (1928-2012م)؛ مؤسس جماعة العدل والإحسان ذي الشخصية المميَّزة وزعيمها، أنهم يستمدُّون أساس أفعالهم الإسلامية السياسية من المراجع الإسلامي الأخلاقي؛ أي إنهم يختارون طرقًا شبيهة بالمعارضة للتعامل مع السلطة السياسية في البلاد. بهذا المعنى، يمثّل العنصر الأخلاقي في خطابهم السياسي محاولة جادَّة لتحرير (رواية إسلامية) معاصرة جديدة تمامًا (لأن الإسلام السياسي ليس حركة تمسُّك بالتقاليد)، ومن ثَم تقديم القوة التاريخية للإسلام السياسي على أنها حركة أخلاقية ونبوية أساسًا، تستشرف نوعًا خاصًّا من المثالية الإسلامية، وتترجمها في خطابها بمعايير الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية.

وتعدُّ هذه الشرعية الدينية (الأخلاقية) المزعومة مرجعًا مركزيًّا في الاستفادة من الإيديولوجية (ماشياس-أموريتي، 2014م) على أنها مصدر حصري تقريبًا في التنافس على السلطة مع نخب رئيسة وثانوية (إزكيردو بريكس، 2012م)، وبذلك يستند البديل الإسلامي في المغرب إلى إيديولوجية سياسية واجتماعية مؤسَّسة على خطاب ديني لتغيير سياسي (ديمقراطية) وإصلاح اجتماعي (عدالة)، ومملوءة بمفاهيم مشتقَّة من التقليد الفقهي للإسلام التقليدي، إنما المسيّسة منها في أصلها (إنتاج مُدْخَلَات الخطاب)، ومسيّسة مجددًا في الخطاب (إعادة إنتاج مخرجات الخطاب)، وقائمة عمليًّا على شروط التنافس على السلطة في المغرب وموقع القوى الإسلامية كلها في هذا الإطار، ويرتبط العامل الرئيس هنا بخصوصية الدين والسياق السياسي للمغرب المعاصرة، وبهذا المعنى يجب ذكر الدور المهم جدًّا للمَلَكية العلوية في البلاد. فعلًا، يتمتع ملوكها برأسمال رمزي يشرعن على نحو لا يقبل الجدل موقعهم على أنهم قادة سياسيون ودينيون، ويضع على نحو حاسم علاقات السلطة ضمن إطار الدولة نفسها.

وفقًا للدستور المغربي الحالي (عُدِّل في عام 2011م) يحمل ملك المغرب - محمد السادس منذ 1999م - لقب (أمير المؤمنين)، وهذا ليس مجرد رمز، إنما يتضمَّن الشرعية الدينية لسلطته؛ لأن (الإمارة)؛ إحدى أهم الألقاب التي حملها الخلفاء السنَّة تاريخيًّا، وتشير أصلًا إلى أعلى سلطات الملك العسكرية (بلال، 2012م). لا تقتصر سلطات ملك المغرب على كونه رأس الدولة المغربية؛ دولة أمَّة إسلامية حديثة وعلمانية فقط، بل هو إلى ذلك أعلى سلطة دينية وتجسيد لقيادة المجتمع الإسلامي في البلاد وخارجها أيضًا، بوصفها (إمارة المؤمنين) المغربية التي تقرُّها سلطات إسلامية أخرى في غرب إفريقيا إضافة إلى المغتربين المغاربة، وبمعايير سياسية ليس ممكنًا رفض السلطة القانونية لـ (الملكية العلوية) من وجهة نظر إسلامية؛ لأن سلطتها السياسية لا تنفصم

عن شرعيتها الدينية (ظريف، 2010م). وتجعل هذه المكانة العمل السياسي الإسلامي للإسلام السياسي في المغرب أكثر إيديولوجية من بلاد أخرى للمسلمين، فاستخدام قوى سياسية مغربية رئيسة، مثل حزب العدالة والتنمية وجماعة العدل والإحسان، مفاهيم إسلامية فقهية وسياسية مثل (الإمامة) و(الخلافة) في خطابها يرتبط مباشرة بـ(إمارة المؤمنين) الملكية بمعايير قبول الإصلاح ونبذ المقاومة، وبهذا المعنى ترتبط تلك المفاهيم لهذا السبب بالنموذج الواقعي لـ(الحكومة الإسلامية) بمعايير إيديولوجية.

(الإمامة) والقيادة السياسية والسلطة في خطاب حزب العدالة والتنمية

ترتبط طبيعة الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية بمقاربته التشاركية (فغنر، 2011م)؛ فمنذ مناظراته الأوَّلية، قَبلَ حزب العدالة والتنمية الشرعية الدينية والسياسية لـ(إمارة المؤمنين)، وحاول انطلاقًا من هذا الموقف الواضح جدًّا تقديم نموذجه السياسي للحكم، وتستند الأسس الإيديولوجية لمثل هذا النموذج على التوافق والانسجام التامَّين لمبادئ الشريعة الأخلاقية والفقهية - تضمنها إمارة المؤمنين - مع المبادئ الديمقراطية والدور السياسي للاتفاق على إصلاح النظام السياسي من الداخل، وبهذه الطريقة هدف حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح هو إنشاء دولة إسلامية بمعايير أخلاقية وفقهية، بتطبيق أساليب ديمقراطية؛ أي تنظيم انتخابات حرَّة. وفي خطاب حركة التوحيد والإصلاح، يكمن القيام بالدعوة؛ نشر القيم الإسلامية في صلب نظرية ديمقراطية يُفهم أنها مجموعة أساليب سياسية، في حين أن المبادئ الديمقراطية التي يؤيدها الحزب في خطابه هي: السيادة للشعب، والفصل بين السلطات الثلاث، وضمان الحقوق والحريات. على كل حال، يُظهر تطوره النظري خصائص معيَّنة تربط هذه المبادئ الديمقراطية بمبادئ النظرية

الإسلامية عن الحكم بناءً على (الإمامة)، التي يعود فيها السلطان الحقيقي الوحيد وأعلى سلطة تشريعية إلى الله عزَّ وجلَّ وحده. يقع هذا الخطاب الديمقراطي المنظّم جيدًا- بأي حال- ضمن صراع السلطة لنخبة ثانوية تطمح إلى أن تصبح نخبة رئيسة، من ثَم يحاول الحزب تعديل خطابه الإيديولوجي مع توقُّعات المجتمع من ناحية، والتفوُّق على موارد النخب المتنافسة بمحاولة تحويل نفسه إلى قوة سياسية تتميَّز بخطابها وممارساتها الإسلامية بمعايير أخلاقية من ناحية أخرى. يُعدَّل خطاب حزب العدالة والتنمية لهذا السبب تبعًا لظروف المنافسة السياسية؛ لذا يكون شعبانيًّا أحيانًا، لكنه يقرُّ دومًا الشرعية الإسلامية للملكية.

يستخدم حزب العدالة والتنمية مفهوم (الإمامة) بوصفه مرادفًا لـ(الحكم الرشيد) بالمعايير الأخلاقية، الذي لا يعدُّ بحد ذاته مؤسسة شخصية فردية بالتأكيد كما كان يُفهم في التفكير الإسلامي السنّي التقليدي - مرتبطًا بالصفات الدينية و(القيادة العليا) للخليفة على أنه خَلَف النبي محمد (عليه الصلاة والسلام). يجب بدلًا من ذلك أن يُفهم هذا على أنه إطار عام لحكم جيد؛ نوع من دليل أخلاقي نبوي (العثماني، 2010م). ووفقًا لمرجع الحزب الفكري، فإن النشاط السياسي بالمغرب في القرن الواحد والعشرين هو مسألة (إمامة)، كما هو قضية دينية ويجب تطبيقها باسم الإسلام. ويقول حزب العدالة والتنمية إن الحكم الإسلامي السياسي ينبغي أن يكون مفيدًا لمجتمع المسلمين ومتفقًا دومًا مع المبادئ الإسلامية. ويمكن تعديل الفعل السياسي الحيوي وفقًا لتغيُّر الظروف، ويمكن أيضًا أن يتخذ صورًا مختلفة مثل حركة، أو حزب سياسي، أو تنظيم فقهي تطبِّقه الحكومة، في حال حزب العدالة والتنمية، ويجب أن نتذكر أن (الإمامة) تُفهم على أنها (التوجُّه والتنظيم الديني) لـ(الدولة المدنية). هذه الدولة - وهي دولة إسلامية أصلًا - تكمِّل تمامًا (الإمامة) في (إمارة المؤمنين)

بمعايير سياسية ودينية، نظرًا إلى أن كلتيهما جزء من القيادة الإسلامية التي تضمن تطبيق الإسلام وقيمه الأخلاقية وقواعده الفقهية في المجتمع المغربي.

وكما يوضّح الخطاب الرسمي لحزب العدالة والتنمية، الإصلاح والتجديد عنصران أساسيان في الإيديولوجية السياسية للحزب وخطابه، وهذا الخطاب يعدُّ الإسلام دومًا المراجع الرئيس، وأي عمل سياسي يجب أن يُقرَّ من قبل سلطة الإسلام (المراجعية الإسلامية). وتعلن هذه السلطة على نحو قاطع أن المغرب بلد مسلمين أساسًا، وتقترح أيضًا مكافحة الانحرافات سياسيًّا، التي تعدُّ تهاونًا في الأخلاق والعادات ونتيجة التأثير السلبي للحداثة الغربية (حزب العدالة والتنمية، 2002م)، لهذا السبب يرى خطاب الحزب التخليق على أنه نقطة البداية الضرورية للفعل السياسي لإنهاء الفساد في الإدارة العامة، من ثَم خطابهم عملي ويحاول إيجاد إيديولوجية حشد تضمن تأييد قطاعات متنوعة جدًّا من السكان المغاربة، بخاصة بشأن فكرة مكافحة الفساد. بمعايير عملية، لقد بذل حزب العدالة والتنمية بوضوح جهودًا في هذا المجال أكثر من القطاعات المؤسساتية الأخرى، وقد قوَّى هذا تأييده في المجتمع، وبالمختصر مهَّد طريق الحزب إلى السلطة في عام 2011م. بوجه عام، خطاب حزب العدالة والتنمية السياسي عملي جدًّا، ومؤسَّس على مفهوم أن الدين هو العنصر الأساس في إيديولوجيته التي تتضمَّن تطبيقات عملية تهدف إلى تحسين مستويات معيشة المؤمنين، أو نشاط سياسي يُتصوَّر على أنه (عمل صالح ومفيد). عبر التنمية المنطقية لهذه المبادئ، وهو حزب العدالة والتنمية أنه لا يوجد تناقض بين الإسلام والديمقراطية؛ رأي يهدف أساسًا تبريرَ مشاركة الحزب في النظام السياسي المغربي بوصفه نخبة منافسة، ومن ثَم قوة أساسية ومكونًا جوهريًّا من النظام الفعلي (من الداخل)، ويشرعن في الوقت نفسه قانونية النظام من وجهة نظر إسلامية. وفي هذا السياق، كان حزب العدالة والتنمية بارزًا بمعنى إيجابي لتشجيعه مستويات عالية من الديمقراطية الداخلية في مؤتمره الوطني، وأقرَّ الحزب أيضًا التعددية الدينية في المغرب وهو يعد اليهود المغاربة مواطنين

بحقوق كاملة، على الرغم من أن الإسلام يعدُّ دينَ الأمة، وهويتها ومعيارها الثقافي. وفي مجال العلاقات الخارجية، يؤكد خطاب حزب العدالة والتنمية الحاجة إلى تقوية الصلات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية مع باقي العالمين العربي والإسلامي على أنها أولوية له. وبالممارسة، كان الحزب قد وثَّق علاقاته مع القوى الدولية الرئيسة، بما يضمن الاستقرار والتعاون في الحفاظ على اقتصاد السوق وتطبيق صيغ الليبرالية الجديدة.

(خليفة) ديني وحكومة سياسية في خطاب جماعة العدل والإحسان

لقد استُنبطت النظرية السياسية لجماعة العدل والإحسان لتؤطِّر التقدُّم التاريخي والمنهجي للتحول الحاسم من الحكومة الاستبدادية الجائرة (الحكم الجبري) - أو النظام المغربي الذي ترمز إليه الملكية العلوية - إلى الخلافة الإسلامية المكوَّنة من الاتحاد المتدرِّج لدول (إمارات) إسلامية وطنية مختلفة يرأسها أمراؤها. تُطلق المطالبة بتنصيب (خليفة) مباشرة مقابل السلطات الزمنية الدنيوية للملك المغربي على أنه (أمير المؤمنين)، وتسعى إلى شرعية أخلاقية أعلى تحمل معنى أكثر عمقًا دينيًّا ورمزيًّا أيضًا. في مُؤَلَّفِه الشهير المنهج النبوي، يبين عبد السلام ياسين فعلًا أن أغلبية المؤمنين المسلمين، بصرف النظر عن القومية، يجب أن يدعموا النظام الإسلامي (ياسين، 2001م)، وقد دافع عن إعادة توحيد العالم الإسلامي برمَّته في كيان سياسي واحد يضمن (حكم الإسلام) وفقًا للمبادئ التي جاءت في القرآن الكريم والسنَّة النبوية الشريفة، إذ يمكن تعديل هذه المبادئ- وفقًا لياسين- تبعًا لتغيُّر الظروف الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية في أي وقت بتطبيق (إصلاح) و(تجديد) عميقين بمعايير أخلاقية، مع الحفاظ على الإيمان والعقيدة في قمة مرموقة لا تطاول، ويرتكز الكيان السياسي المذكور آنفًا على (حُكم الشورى).

بالتطبيق العملي، سيتوافر نوع من الكيان التسلسلي الهرمي، مع شخص (الأمير) في الأعلى، الذي يجب أن يكون مسؤولًا عن أي قرار وعمل تتخذه الدولة في أي مجال ممكن، ومن ناحية أخرى ينبغي أن يقبل (الأمير) الانتقاد الداخلي ويحقق إجماعًا في الرأي يتفق مع الأمر القرآني بضرورة التشاور المتبادل (الشورى)؛ لذا يجب أن يتلقى الدعم والنصيحة من مجلس الشورى. وعلى الرغم من هذا، فإن (الأمير) شخصية سياسية وفقًا لصفاته، ويجب أن يكتسب الشرعية بفعل تلقيه البيعة بوصفه قائدًا دينيًّا، ويعدُّ رمزيًّا خليفة النبي محمد (علية الصلاة والسلام).

بالنسبة إلى ياسين، يضمن اللجوء إلى البيعة أيضًا الانتخاب الحر للقائد، ويرفض ضمنيًّا النموذج الوراثي المتمثِّل بالملكية المغربية والخلافة التاريخية من بداية العهد الأموي (آخر القرن السابع الميلادي)، وبوصفه خَلَف الرسول (عليه الصلاة والسلام)، (فالأمير) هو خليفة فعلًا بالمعيار الديني، ومن وجهة النظر الدينية هذه تفهم جماعة العدل والإحسان هذه الشخصية، بعيدًا عن التبريرات التجديدية التاريخية والسياسية لحركات إسلامية أخرى. ومن وجهة نظر إقليمية، ستُحوَّل الكيانات السياسية لكل بلد مسلم سلميًّا بالعمل الإيديولوجي والتعليم، وفقًا لخطاب جماعة العدل والإحسان، إلى دول إسلامية إقليمية يرأس كل منها (أميرها) الخاص ويسودها حكم الشورى، ثم تُوحَّد تلك الدول في كيان يحكمه خليفة واحد يتمتع بصفات أخلاقية ودينية محدَّدة، ويجب أن يدعم المؤمنون التقدُّم التدريجي لكيانات هذه الإمارات والخلافات بأي حال، ويُنظر إلى تنظيمات إسلامية مثل جماعة العدل والإحسان على أنها طليعة الحركة بعملها التعليمي الفاعل ووعيها الإيديولوجي، من ثَم يجب أن تكون في بنية السلطة، ويجب أن تُطبَّق هذه الحركة التقدّمية في التحرير والتوحيد بطرق سلمية دومًا في مراحل مختلفة، وأولى هذه المراحل وأهمها استبدال الحاكم المستبد بحكم الشورى، ثم تتبع هذه المرحلة الدعوة العامة للرسالة الإسلامية

الحقيقية بمعايير أخلاقية ودينية، وتطبيق التعليم الإسلامي، وأخيرًا تحرير الأمة الإسلامية اقتصاديًّا وسياسيًّا. وعند الأخذ في الحسبان العامل الأخلاقي، ترتبط (الخلافة) هنا بتحسُّن الشروط الاجتماعية والاقتصادية للشعب المسلم بتحريره من الاعتماد على الموارد المالية الخارجية والفساد الداخلي، ويكون هذا بتطبيق (اقتصاد إسلامي حقيقي) وإعادة الموارد الاقتصادية الوطنية إلى أيدي المسلمين. وبالنسبة إلى جماعة العدل والإحسان، عندما يُعدَّل الاقتصاد بما يتلاءم مع المبادئ الأخلاقية المذكورة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، مع التركيز أساسًا على قيمتين إسلاميتين هما العدالة (العدل) والتضامن مع الأشخاص المهمَّشين (الإنصاف)، عندها فقط يصبح ممكنًا قيام حكومة إسلامية حقيقية. تعدُّ هذه الأسسَ الأخلاقية للخلافة الإسلامية التي تدافع الجماعة عنها، وهذا الخطاب الإسلامي موجَّه مباشرة باسم الإسلام إلى الملكية المغربية التي لا يتمتع ملوكها بالشرعية بوصفهم (أمراء)، ويمثِّلون بالنسبة إلى حركة العدل والمساواة القيمَ السلبية لـ(الأغيار) بمعايير أخلاقية (استبداد، طغيان، نفاق).

في خطاب جماعة العدل والإحسان، تُقارن العوامل الديمقراطية بوصفها مجموعة قيم أخلاقية سلبية مع المثالية الإيجابية لـ (حكم الشورى الإسلامي)، والديمقراطية مرتبطة بالعلمانية، من ثَم يُنظر إليها على أنها منتج ثقافي (غربي) سيئ أخلاقيًّا وغير ملائم للتقليد الإسلامي السياسي والثقافي، وبديل الديمقراطية هو الشورى، مع كون الشريعة أساسها الفقهي. وبوضوح، لم تُطوَّر بنية هذا النظام السياسي والاجتماعي، بما يكفي تبعًا للطريقة التي طرح بها في خطاب جماعة العدل والإحسان، الذي تمثَّل فيه كينونة مثالية لحشد الناس، إنما من دون أي خصائص تفصيلية. وعلى الرغم من هذا الخطاب عن الشورى، نجد أن بنية جماعة العدل والإحسان منظَّمة في سلطة هرمية فردية، حيث يُعهد بالقيادة السياسية المطلقة بما لا يقبل الجدل إلى الأمين العام

إضافة إلى (الدائرة السياسية)، ويُشرعن هذا بعلاقة دينية راسخة مع المرشد العام. والعلاقة بين جماعة العدل والإحسان وما يسمى (الإسلام الرسمي) سلبية؛ فالحركة لا تعترف بمؤسسة إمارة المؤمنين على أنها الحق المنسوب إلى الملكية العلوية، وتعتقد بدلًا من هذا أن هذا النسب لسلطات الخليفة غير شرعي. ويظهر هذا الموقف، مثل كل خطاب الحركة عمومًا، ضمن نزاع سلطة يؤثر فيه مصدر الإيديولوجية - استنادًا إلى شرعية تفسير محدَّد للإسلام بمعنى سياسي - بصورة مركزية، ومن ثَم يؤكد خطاب جماعة العدل والإحسان مرة أخرى العنصرَ الإسلامي الأخلاقي بوصفه مصدر السلطة.

استنتاجات

يظهر التنوُّع الواسع للخيارات الإيديولوجية في الإسلام السياسي المغربي في خطاب إسلامي واضح بَيِّن يشترك في سلسلة من العناصر الأساسية التي تربط مفهومي الإمامة والخلافة، من وجهة نظر أخلاقية وفقهية للإصلاح الإسلامي بمصطلحات إمارة المؤمنين عن قبول/إصلاح أو رفض/مقاومة. وعلى كل حال، يختلف خطاب الأحزاب والحركات الإسلامية مثل حزب العدالة والتنمية أو جماعة العدل والإحسان بمعيار العناصر الأكثر واقعية أو إستراتيجية التي تستخدمها، ويجب أن يكون حاضرًا في الذهن أن العنصر الإيديولوجي هو مصدر السلطة الأساسي لها، وتحاول كل منها باستخدامها هذا العنصر تحويل نفسها إلى قوة سياسية رئيسة ومرجع أخلاقي ضمن إطار منافسة سياسية على السلطة في المغرب. والناقل الرئيس لخطابها والإيديولوجية التي تدعمه (التي تؤطِّر أساسًا الممارسة الإسلامية السياسية) هو استخدام المراجع الإسلامية الأخلاقية التي تربط الحكم الإسلامي بالمحكوم، ودور (الدولة الإسلامية) بالنسبة إلى المواطنين المؤمنين، الذين تزعم القوى كلها في الإسلام السياسي المغربي (سواء في المقاومة، أو المعارضة، أو الإصلاح) أنها تمثِّل طليعتهم.

ملاحظات

1. حزب العدالة والتنمية (http://www.pjd.ma).
2. جماعة العدل والإحسان (http://www.aljamaa.net).
3. حركة التوحيد والإصلاح (http://www.alislah.ma).

المراجع

المراجع	الرابط الإلكتروني
إم. خان، **ما الإسلام السياسي؟**. E_International Relations. (2014م) نُشر إلكترونيًّا.	http://www.e-ir.info/2014/03/10/what
خ. أ. ماشياس_أموريتي، **الإسلام السياسي: الخطاب، والإيديولوجية والسلطة**. E_International Relations. (2014).	http://www.e-ir.info/2014/03/03/political

- ي. بلال، الشيخ والخليفة. **على الاجتماع الديني للإسلام السياسي في المغرب**. الدار البيضاء: منشورات طارق. (2012م).
- م. ظريف، **الملكية المغربية والقوى الدينية**. **الدار البيضاء**: إفريقيا الشرق. (2010م).
- إس. إي العثماني، **الدين والسياسة، تميُّز لا فصل**. الدار البيضاء/بيروت: المركز الثقافي العربي. (2009م).
- إف. إزكيردو بريكس، (ناشو) **الأنظمة السياسية في العالم العربي**: المجتمع وممارسة السلطة. لندن: روتلدج. (2012).
- حزب العدالة والتنمية، **فارق العدالة والتنمية في مجلس النواب**: حصيلة السنوات الخمس، التزام وعطاء، 1997-2002م. الرباط: حزب العدالة والتنمية. (2002م).
- إ. فغنر، **المعارضة الإسلامية في الأنظمة الاستبدادية**. حزب العدالة والتنمية في المغرب. سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز. (2011م).
- ع. ياسين، **المنهج النبوي: تربية وتنظيم وزحف**، النسخة الرابعة. الدار البيضاء: دار الآفاق. (2001م).